رئيس مجلس كربلاء لـ"المدى":

الماء والمجاري من أهم المشاريع.. والمحافظة بحاجة إلى تخصيصات مضاعفة لتغيير واقعها

كربلاء / المدى
تصوير / كطران العرداوي

كل المشاريع يمكن أن تؤجل لسنوات وان كانت مهمة وكل الأعمال يمكن أن يحدث فيها خلل أو خطأ أو تقليل نفقات إلا مشاريع الماء..الماء الذي بدونه لا يمكن أن يقام أي مشروع لان الإنسان بحاجة إليه وهو سمة التحضر والدول يقاس تقدمها بقدر مشاريع الماء فيها.

وكربلاء بحاجة إلى مشاريع كثيرة ..مشاريع في كل الاتجاهات لكي تنهض من جديد.

أعداد السكان وتخصيصات الأموال

ولكن أمام ما تحتاجه المحافظة من مشاريع كثيرة تبقى مشاريع الماء هي الشغل الشاغل لمواطني كربلاء يريدونها إن تصل إلى أبواب منازلهم وكما قال رئيس المجلس عبد العال الياسري في حوارنا معه..إن الماء يأخذ الحيز الاهم من التفكير في المشاريع ونريد لكافة المشاريع أن تأخذ مجالها في التنفيذ لأننا نعمل على أن نجعل كربلاء قبلة العالم وما ينقصنا هو التخصيصات المالية التي تلائم حجم ما تحتاجه كربلاء التي تعرضت إلى الإهمال المقصود في السنوات العجاف التي مرت على العراق ككل إلا إن كربلاء وما تبع الانتفاضة الشعبانية جعلها تحتاج إلى أضعاف ما يخصص لها من أموال خاصة وإنها لم تعد تلك المحافظة الصغيرة التي يحسب عدد سكانها على سجل البطاقات التموينية الذين لم يتجاوزوا الثمانمائة ألف مواطن بل أصبح العدد الآن يتجاوز المليون ونصف المليون مواطن نتيجة للهجرة المتزايدة لها إضافة إلى أعداد النازحين الذين وجدوا كربلاء ملاذا آمنا لهم..وأكد الياسري.لينتظر المواطن وليصبر فما نعمل عليه ربما لا يرى فوق الأرض لان كربلاء تحتاج إلى مشاريع تحت الأرض لكي تكون البنى التحتية قادرة على إعطاء مشاريع ما فوق الأرض عمرا طويلا وهي تستأهل أن نعمل من اجلها كل شيء مثلما نريد من المواطن أن يصبر على شحة الماء لأننا جميعا ننتظر إكمال مشروع ماء كربلاء الكبير وهذا يعني إن لا شحة ستكون في كربلاء بل سنزود بعض المحافظات بالماء .

تصحيح الأخطاء وتأخير التنفيذ

أمام هذا التفكير ما زال المواطن يتساءل..هل هذه المشاريع التي تنفذ الآن إن كانت مشاريع الماء أو المجاري أو الطرق أو الحدائق هل كل شيء في المدينة؟

يقول رئيس المجلس..لا بد أن يعرف المواطن إن المشاريع قد بدأت في المحافظة بداية شهر السادس من عام ٢٠٠٦ وان إجراءات الإعلان والإحالة تخضع لضوابط وتعليمات ومعظم المشاريع بدأت في الشهر السابع وبعضها تأخر بسبب عدم وجود راغب ولذلك تأخر البعض من المشاريع لشهر ١٠ و١١ والمشاريع محددة بسقف زمني من الحكومة ولذلك فان بعض المقاولين بدا ينأى عن التقدم لهذه المشاريع ،وعلى العموم فانه تم إحالة أكثر من ٢٠٠ مشروع للمقاولين وان بعض المشاريع تحتاج أكثر من سنة لانجازها وليس بأشهر معدودة ناهيك عن الالتزام وفق ضوابط معينة خاصة بفحص المختبرات وان هذه الفحوصات تجري بدقة متناهية..ويضيف الياسري.. لذلك فان الكثير من هذه المشاريع تتطلب إعادة النظر فيها من جديد ولذلك يضطر المقاولون إلى تصحيح الأخطاء والسلبيات التي وجدت،وبعض من الكشوفات لم تكن بالدقة الكبيرة من قبل الدوائر مما أدى إلى حذف الكثير منها بسبب عدم وجود مختبرات اختصاصية تتناسب وحجم المشروعات خصوصا إن طبيعة ارض كربلاء طينية وفيها مياه جوفية عالية ولذلك أثرت كثيرا في الإسراع بعمليات الاعمار وخاصة مشاريع المجاري والماء .يضاف الى ذلك فان ما خصص لنا هذا العام هو اقل من تخصيصات العام الماضي على الرغم مما قيل من ان تخصيصات هذا العام هي انفجارية فقد خصص ٩٠ مليار دينار وقد أحلنا اغلب المشاريع للمقاولة من اجل تنفيذها.

الماء والشبكات جديدة

تعاني كربلاء من دون المحافظات الأخرى بأنها لا تقع على نهر كالفرات أو دجلة مثلا وهذا ما جعلها تعاني من شحة المياه الصالحة للشرب في بعض أحيائها.. هل اخذ مجلس المحافظة هذه الشحة بنظر الاعتبار في تحديد المشاريع خلال العامين الماضيين الذي بدأ فيه الاعمار؟

.. أولا لابد من القول إن هذا الكلام صحيح حيث لا يوجد نهر إلا نهر الحسينية وهو فرع لا يخترق مدينة كربلاء بل يمر بمدينة الحسينية التي تحتاجه إلى سقي الأراضي الزراعية وفي الوقت نفسه يزود مشاريع الماء لتصفيته ومن ثم تزويد الأحياء السكنية به..ولكن من جهة أخرى وخلال العامين الماضيين فقط أنجزنا عددا كبيرا من المشاريع..ولو أخذنا النسبة المئوية لما كانت عليه مشاريع الماء خلال تاريخ كربلاء الذي لم يتجاوز ٤٥٪ وقارناه بما هو متحقق الذي وصل إلى ٩٢٪ فهذا يعني إن مشاريع الماء أخذت حصتها من التفكير عند وضع الاولوية في المشاريع الخدمية..ويوضح الياسري..إن معنى ذلك انه خلال سنتين تم تخصيص ٢٧ مليار دينار لأكثر من ٢٨ مشروعا للماء بما يصل إلى أطوال ٤٣٨ كم من شبكات الماء..يضاف إلى ذلك نحن بانتظار مشروع ماء كربلاء الكبير الذي تأخر كثيرا بسبب مشاكل مع الشركة التركية وقد بدا العمل في الوقت الحاضر بعد أن تم حل الإشكال مع وزارة البلديات وهذا المشروع إذا ما تم تنفيذه وننتظر إكماله خلال سنتين فان كربلاء لن تشكو شحة الماء بل إن الدراسة التي صاحبت فكرة إنشاء المشروع تعطي احتياجات المدينة لما بعد ٢٥ سنة قادمة أي إن الدراسة أخذت التوسعات وزيادة عدد السكان وكذلك التوسعات العمرانية والأحياء السكنية وكل ما هو متصل بالزمن القادم..إن مشروع ماء كربلاء واحد من المشاريع الستراتيجية المهمة التي ننتظر أن ينتهي العمل منها لكي يكون الماء في كل أحياء كربلاء.

أحياء فقيرة وإهمال سابق

في كربلاء لم تكن مشاريع الماء غير أنابيب تمتد إلى بضعة كيلومترات في وسطها وأطرافها في حين ظلت الأطراف تعتمد على الماء من خلال فعل ساكنيها الذين (صنعوا) شبكاتهم الخاصة بواسطة أنابيب بلاستيكية تتلوى مثل أفعى عطشة حتى تحولت تلك المناطق بفعل مرور الزمن إلى مناطق للنضح بفعل تكسرات تلك الأنابيب التي انطمرت تحت الأرض لمسافات يصعب معها التصليح فزادت تلك النضوحات من المياه الجوفية التي تعاني منها المدينة..فهل سيكون الزمن الجديد كفيل بغسل أدران الإهمال عن هذه المشاريع؟

ربما تكون هذه صورة قاتمة عن واقع الأحياء..صورة يحملها المواطن لأنه يشعر إن هذه الأحياء كانت مهملة ولكن على الطرف الآخر وخلال هاتين السنتين لم تعد الصورة قاتمة بمعنى إنني أريد أن أقول إنها صحيحة ولكن هل هي وليدة اليوم أم وليدة السنوات والعقود الطويلة التي أسميناها بسنوات الإهمال؟..ويضيف الياسري..كربلاء ليس فيها شبكة مجاري ولم تكن مخدومة إلا بنسبة ١٢٪ وكذلك تبليط الشوارع وشبكات الماء والصرف الصحي والمدارس ومراكز الصحة والمستشفيات والإعلام والكهرباء والاتصالات وكل شيء تحتاجه كربلاء..وإذا ما نظرنا إلى الصورة الأخرى من وجهها الثاني نجد إن عدد المشاريع التي نفذت عام ٢٠٠٦ كانت أكثر من ١٢٠ مشروعا وبمبالغ قاربت ٩٣ مليار دينار كل هذه المبالغ خصص اغلبها لمشاريع شبكات المجاري لان البنى التحتية هي الأهم والمجاري أهم من تبليط الشوارع لان ما فوق الأرض لا يدوم إذا لم ننه ما تحت الأرض ..أضف إلى ذلك أيضا إن كربلاء حين تخصص لها الحكومة أموالا فأنها تعتمد على عدد نفوسها المسجلين في البطاقة التموينية وهو يقارب ٨٠٠ ألف نسمة دون أن تأخذ بنظر الاعتبار الزوار والزيادات فلدينا أكثر من ٢٠ مليون زائر يدخل كربلاء سنويا وهذا العدد بحاجة إلى تخصيصات وبنى تحتية أكثر من أية محافظة أخرى لا تعاني مثل ما تعاني كربلاء يضاف إلى ذلك لدينا أكثر من ١٦ ألف عائلة مهجرة وهؤلاء أيضا بحاجة إلى اهتمام والى تخصيصات..وكذلك لدينا عوائل جاءت من المحافظات الآمنة بحثا عن فرص العمل أو أسباب أخرى وأصبح عدد نفوس كربلاء يقارب المليون ونصف المليون والتخصيصات هي ذاتها على عدد النفوس المسجلين..كل هذه الأشياء يتحملها مجلس المحافظة لأنه يعي المرحلة التي يمر بها العراق وهي مرحلة استثنائية علينا أن نسميها مرحلة الوقوف من اجل أن يكون البناء القادم أسهل وله تخطيط علمي إذا ما توفرت الأموال لان النية الصادقة متوفرة لدى الجميع.

استثمار وتحديد الهوية

وضعنا سؤالنا نيابة عن المواطنين وقلنا لرئيس المجلس..ربما تكون مشاريع الماء التي هي حق طبيعي للمواطن هو الشغل الشاغل وربما يكون حلم صغير في واقع مرير..ولكن ألا توجد مشاريع كبيرة يمكن أن تكون عنوانا لاعمار موجود ودليلا على حركة اعمارية قادرة على أن تكون الأساس لتطور مستقبلي؟

يوضح رئيس المجلس..علينا أولا أن نحدد ما هي المشاريع الكبرى ثم كيف تنفذ ومن هي الجهات التي تنفذها؟ومن هنا فان مثل هذه المشاريع تحتاج إلى تخصيصات مالية كبيرة توازي قوة هذه المشاريع التي تحتاجها المحافظة التي هي تعاني من الإهمال طوال سنواتها الماضية لأسباب سياسية معروفة لوقوفها ضد النظام السابق..بمعنى إن المشاريع إن كانت استراتيجية أو استثمارية تحتاج إلى تحديد الهوية وفق ما تحتاجه المحافظة ثم كيفية التنفيذ إذا ما خصصت لها الأموال..ويضيف الياسري..إذا نظرنا إلى خارطة التخصيصات فإننا نرى إن تخصيصات المحافظة للعام الماضي مثلا كانت منصبة لتأهيل البنى التحتية التي تعاني منها المحافظة ومنها شبكات الماء والمجاري..وبالتالي فان المشاريع الكبرى لم تخصص لها الأموال وليس بمقدور مجلس المحافظة أن يحدد هذه المشاريع ويباشر بتنفيذها بعد تحديد أهميتها لأنه لا يملك الأموال..ومع ذلك فان لدينا الآن مشاريع كبرى مثل مشروع مطار كربلاء ومحطة الكهرباء لكبرى وكذلك مصفى كربلاء النفطي وهذه مشاريع ما زالت تنتظر التخصيصات لتنفيذها..أضف إلى ذلك إن المجلس يريد أن يقوم بمشاريع عن طريق الاستثمار وهذا يحتاج إلى تفعيل قانون الاستثمار لكي نتمكن من التعاقد مع الشركات الأجنبية أو العربية أو العراقية.

أحياء التجاوز والحلول الغائبة

بعد سقوط النظام.. وجدت حالة جديدة فرضتها سنوات القمع الطويلة وهي حالة أحياء التجاوز هذا غير التجاوزات التي تحمل عناوين كثيرة..فقد استغل البعض من المواطنين حاجتهم إلى منزل يؤويهم كأي مواطن له الحق في العيش في وطنه ..ولكن هذه الاحياء على الرغم من انها اصبحت واقعا لا مفر منه فان المواطنين يقولون لماذا لم تحل قضيتهم ؟

بعد سقوط النظام حدثت فوضى وهذا معروف ولا يحتاج إلى تأكيد للمواطن..هذه الفوضى أدت إلى قيام البعض من المواطنين بالتجاوز على أملاك الدولة والدولة من جانبها لم تصدر حتى الآن أي قانون يحدد مصير هذه التجاوزات التي انبسطت على الخارطة العراقية وليس على خارطة كربلاء فقط..وقد أصبحت هناك أحياء جديدة في كل المدن أطلق عليها أحياء التجاوز وهي بالأساس مخالفة للقوانين والأنظمة ومع ذلك فقد شكلنا لجنة هنا في كربلاء لوضع الحلول المناسبة لهذه الحالة للعمل على الحد من ظاهرة التجاوز خاصة وان البعض من المتجاوزين وليس كلهم لديه بيت إلا انه تجاوز في أماكن راقية أو سكنية مخدومة لعله يحصل على تمليك أو تعويض أو شقة إذا ما تم تنفيذ عمارات سكنية في المحافظة وهذا يحتاج إلى دراسة وليس إلى معالجة مؤقتة..ومع ذلك أقول لا بد من وجود عملية تنظيمية لمثل هذه الحالة للكثير من حالات التجاوز ليس على قطع الأراضي السكنية بل حتى على الأرصفة والأسواق ولكن هناك جوانب قانونية وجوانب إنسانية ونحن حتى الآن نأخذ بالجوانب الإنسانية لان هناك عوائل فقيرة تحتاج إلى وقفة جادة من الدولة وليس من مجلس المحافظة..ولكن دعني أقول شيئا أيضا..هناك أحياء استحدثت نتيجة قيام بعض الجهات بتوزيع قطع أراضي سكنية على هذه العوائل الفقيرة مستغلة حاجتها إلى مأوى وهذه الجهات لا تملك أية صلاحية قانونية وبالتالي وقع على العبء على المواطن الفقير الذي صدق كذب هذه الجهات ووقعت في خسارة لان راحت تبني منازلها على أساس أنها استملكت هذه القطع السكنية والحقيقة انه لا يوجد تمليك لقطع التجاوز على الإطلاق

متى تنتهي ازمة الوقود ؟

علي طالب الموسوي

تزايدت معاناة المواطن العراقي يوما بعد يوم خصوصا مع مضاعفة ما تراكم عليه من زمن النظام السابق الذي اثقل كاهل الشعب بسلسلة الحروب واخرجه منها محني الظهر لما حمله من صعاب وجاء اليوم زمن آخر ينبغي ان يعوضه عن معاناته السابقة.

ازمة الوقود لم تولد اليوم بل منذ اكثر من ثلاث سنوات وصارت تتفاقم حتى وصلت ذروتها مما زاد من طوابير السيارات على محطات تعبئة الوقود ورفع أسعاره في السوق السوداء الى٧٠٠٠دينار لخمسة لترات فقط.

سائقو المركبات يرابطون النهار بطوله في الشوارع المؤدية لمحطة تعبئة الوقود وسط حرارة الصيف الحارقة محاولين إيجاد السبل التي تخفف عنهم بعض الشيء كتناولهم المرطبات وجلوسهم تحت ظلال الأشجار من شدة الحر والعطش او اتخذوا طريقة اخرى هذه الايام حيث اصبحوا يأتون في ساعات الليل المتأخرة جالبين معهم عدة النوم البسيط (اليطغ) للمبيت بطوابير السيارات ليكونوا عند الصباح في مقدمة السيارات التي تصل اعدادها ارقاما خيالية بحيث اصبحت كالافعى الملتفة على ثلاثة احياء نهايتها عند بدايتها وبمعدل ثلاثة صفوف. المهم حتى هذه الطريقة باءت بالفشل بسبب مطاردة الشرطة لهم ومنعهم بالطرق السلمية وغير السلمية الامر الذي انعكس على سكنة هذه الاحياء الذين يعانون من ازدحام شوارعهم وغلقها بالنهار ومن القلق والرعب في الليل لأنهم وكما يعلم الجميع يفترشون الاسطح تخلصا من حر البيوت المفتقرة للكهرباء الوطنية وللبنزين الذي يشغل المولدات.

استيقظتُ مبكراً اليوم توجهت نحو الطابور الموجود بحي الصرافية. حين ركوبي التاكسي حاولت ان استشف بعض الامور من السائق فبعد ان القيت التحية سألته عن مقدار الاجرة فأجابني: (١٠٠٠٠) دينار وبدون نقاش. وبدون أي سؤال اخر بدأ يحكي قصته مع محطات الوقود والمتاعب التي يلاقيها.

وبعد وصولي المحطة وجدت مجاميع السواق الذين يفترشون الارض تحت ظلال الاشجار او جدران المنازل القريبة منهم. توجهت نحو مجموعة صغيرة متكونة من ثلاثة اشخاص اولهم شاب يرتدي البنطلون ويمسك بيده آس كريم والثاني مقارب لعمره اما الثالث فيكبرهما بعض الشيء سلمت عليهم وبدأ الحديث مباشرة عن الازمة ، فقال ابو شيماء :- ناتي كل يوم من اجل الحصول على البنزين ثم نعود بخفي حنين فمحطة الوقود هذه تقع في الكسرة وعليها زخم كبير من المناطق المجاورة مثل باب المعظم والوزيرية والعيواضية والكرنتينة والقاهرة والاعظمية لذلك اقترح زيادة عدد المحطات وانشاء محطة جديدة في هذه المنطقة الكبيرة خاصة وان هناك ارض واسعة مقابل معهد الادارة سابقا وهناك بيوت ايلة للسقوط قرب جسر الصرافية ، تبدو صغيرة ولكن توجد خلفها ارض مساحتها بحدود الالف متر يمكن لوزارة النفط شراؤها من اصحابها واستثمارها كمحطة وقود لحل جزء من الازمة التي نعيشها .

ويضيف :- في كل يوم تحدث مشادات وشجارات مابين السواق واصحاب محطة الوقود وذلك لتجاوزالبعض على الطابور بينما المساكين يبقون منتظرين تحت حرارة الشمس اللاهبة .

في محطة اخرى زرتها لاكمال موضوعي لمحت شيخاً عجوزاً يحتمي بظل احد الدور المجاورة لمحطة الوقود فأتجهت نحوه .

السلام عليكم حجي .

وعليكم السلام بوية .

حجي من اشوكت انت هنا .

واللة ياعمي صليت الفجر في بيتنا وطلعت .

واتضح لي ان هذا الشيخ من اهالي الحسينية الواقعة في مدخل مدينة كربلاء المقدسة وقد جاء من اجل سيارته البيكم التي يستخدمها لنقل المواد الزراعية ، وقال:- ان الازمة لا تشمل بغداد فقط بل ان محافظات الفرات الاوسط تعاني من نفس الحالة حيث ان الكهرباء متعثرة والكل يحتاج الوقود للمولدات الصغيرة :-

بعد الذي سمعته من الرجل العجوز وهو يحكي بألم.. سالت اصحاب المحطات عن الاسعار فاكدوا لي بانهم يزودون المواطنين بالوقود بالاسعار الرسمية ولا دخل لهم بزيادة الاسعار حيث ان وزارة النفط ومجاملة لصندوق النقد الدولي وبحجة عدم التضخم قد رفعت سعر اللتر الواحد الى ٤٥٠ دينار ، وهناك من يملاخزان سيارته ثم يبيعه بعيدا عن المحطة بسعر١٢٥٠ دينار ، فقد اصبحت هذه الازمة منفعة لهم وتجارة رابحة على حساب الناس البسطاء مستغلين عدم وجود الكهرباء فضلا عن عدم وجود رقابة حكومية جادة لمنع هذه الظاهرة ولو كنت مسؤولا لبحثت بشكل جاد عن اسباب الازمة لحلها ولتعاقدت مع كبريات الشركات العالمية ووفرت لها الحماية لاستثمار النفط العراقي خاصة واننا نعلم ان هناك مئات الابار النفطية المكتشفة ومنذ سنوات ولكنها مقفلة كاحتياط وبما ان البلد يمر بازمة فلماذا نستورد ونفطنا افضل من حيث النوعية والكثافة وخلوه من الماء الطبيعي ، ناهيك عن وجود امكانيات ومستلزمات اولية لبناء وانشاء قاعدة نفطية رصينة ومصافي عملاقة تنافس ما موجود في العالم مع وجود كفاءات وطنية متمكنة من المساهمة بشكل فعال في هذه المشاريع العملاقة وبذلك نستطيع ان نعيش بلا ازمات وننعم بنفطنا الذي انعم الله به علينا .

مقترحات لتطوير المساحات الخضراء في بغداد

بغداد/ علي الكناني

- أعتبرت مشكلة المناطق الخضر والمفتوحة واحدة من المشاكل الرئيسية التي واجهت تخطيط المدن لفترات متعاقبة، لقد مرت هذه المشكلة بمداخلات عديدة بين القانون وبين الأمكانية التي كانت الشماعة الأساسية التي علق عليها فشل صيانة هذه المناطق مما أسفر عن بقائها ردحاً من الزمن من دون أية معالجة جذرية أو عميقة، وأختلفت الحلول من دولة إلى أخرى فالدول الفقيرة كانت عاجزة عن أيجاد تشغيل صحيح لهذه المناطق لعدم وجود الأمكانيات الكافية لأظهار هذه المناطق بالشكل اللائق الذي يلبي الحاجة التصميمية لوجودها، هذا ما تحدث به المهندس (غزوان غانم قاسم) من دائرة المشاريع في أمانة بغداد حين التقيناه بغية التعرف على الواقع الذي تعيشه المناطق الخضر والمشاكل والمعوقات التي تعترض عملية زيادة الرقعة الجغرافية لها والمقترحات والأفكار التي تصب في مجال تطويرها ،ثم يضيف قائلاً:-

- يضاف إلى ذلك ضعف الكادر الإداري والبلدي أحياناً وعدم أستجابته السريعة لعمليات قضم الأرض الحاصلة عليها من قبل المتجاوزين وفقدان المرونة للأستجابة إلى المتغيرات الفورية المطلوبة لحل هذه المشكلة، أما الدول الغنية فأنها وبما تملكه من أمكانيات وإدارة حضرية متطورة عالجت هذه المشكلة جذرياً حتى أصبحت لهذه المناطق قوانين وتشريعات عدت أهمالها والتجاوز عليها جرماً لا يغتفر.

❖ وماذا عن الفوائد المتأتية من المناطق الخضر؟

- نظراً لما تلعبه المناطق الخضر من دور أساسي في كونها جزءاً مهماً من مكونات كل مدينة وخاصة لمدينة مثل مدينة بغداد ومنها الحالة الصحية لكون هذه المناطق تشكل رئة المدينة ولها فعالية كبيرة في خفض نسبة التلوث عن طريق تقليل نسبة ثاني أوكسيد الكاربون وزيادة نسبة الأوكسجين في الجو.

وكذلك بخصوص الحالة المناخية فأنها تساهم في خفض درجات الحرارة العالية صيفاً ورفع درجات الرطوبة في المواسم الجافة كما أنها تساهم بتقليل شدة الرياح والعواصف الرملية.

❖ وهل عالجت التشريعات والقوانين التجاوزات والمخالفات على المناطق الخضر. - أن صورة بغداد الإجمالية هي اليوم عبارة عن مجموعة من التكتلات الاعتباطية غير المترابطة يسودها نمو غير منطقي يتوزع في كافة الأتجاهات حيث في الوقت الذي تتوسع المدينة فيه بجميع الاتجاهات لأزالت المناطق المركزية فيها في حالة تهدم وأنهيار. وأن كثير من المناطق المهمة تعطي صورة مؤسفة من الأهمال والأوضاع غير الصحية وعدم الأنتظام بالرغم من الجهودالحثيثة التي تبذلها امانة بغداد والدوائر البلدية والخدمية التابعة لها في هذا الاتجاه ولكن لم تستطع مدينة بغداد أن تتماشى مع الأحتياجات المتنامية كعاصمة سريعة التوسع ففي الوقت الذي نما فيه الأعمار الخارجي بصورة متفرقة غير مدروسة زاد العبء في تقديم الخدمات العامة وساهم أهمال المناطق الخضر والمفتوحة في فقدان أوليات المدينة التي تعطي معنى الحياة المتحضرة... لقد عالج قانون التصميم الأساسي مسألة المناطق الخضر والمفتوحة بشكل واضح وتمت الأشارة إلى ذلك بصورة مباشرة وغير مباشرة. ولكن مع ذلك فأن التشريعات والقوانين لم تدخل في صلب هذه المشكلة ولعل عدم وضوح الرؤية بالنسبة للمواطن كان السبب في حصول عدد كبير من حالات التجاوز على هذه المناطق فكلنا لا يختلف على مسالة حق المواطن في أستغلال ملكه (بالنسبة للمناطق الخضر الملك الصرف) أن عدم وجود ضوابط تساهم في تشجيع المواطن على أستغلال هذه الأملاك بما يؤمن ديمومتها وجماليتها من ناحية والمردود المالي الذي هو من حق المواطن شرعاً وقانوناً من ناحية أخرى كان سبب أخر من أسباب أهمال هذه المناطق، فمن الأفتراضات والتوقعات التي بنى على أساسها قانون التصميم الأساسي كانت ضرورة زيادة المناطق الخضروالمتنزهات لتصل إلى ١٣٫٥ م٢ للشخص ووجوب توفير نظام منسق للغابات والحزام الأخضر والحدائق والساحات المكشوفة.

كما أشار قانون التصميم الأساسي في المادة (١٢،١٣،١٥) على عدم جواز أستعمال الأرض أو البناء عليها أو عمل أي من لأعمال الأنشائية ما لم يكن الأستعمال المطلوب مطابق لما هو مقرر في التصاميم المصدقة حيث ساعدت هذه المواد في وضع هذه المناطق وكغيرها من الأستعمالات كخطوط حمراء لا يجوز التجاوز عليها، ولكن وكما وضحنا سابقاً فأن التعليمات والضوابط اللاحقة لم تكن بتلك المرونة التي كان ممكن من خلالها أستغلال تلك المناطق وبما يوفر منفعة متبادلة بين المواطن والدولة.

❖ ثم سالت المهندس غزوان ان يحدثنا عن المقترحات التي يراها مناسبة لتطوير المناطق الخضر فقال:

اولا: تشكيل لجنة تضم الدوائر البلدية المعنية ووزارة الداخلية والمجلس البلدي لمتابعة جرد كافة المتجاوزين واشعار المتجاوزين كخطوة اولى لازالة كافة التجاوزات الحاصلة على هذه المناطق

ثانياً: فيما يخص المناطق الخضر والمفتوحة العائدة لامانة بغداد نقترح تقديم برنامج دقيق لتطوير هذه المناطق وعدم منح اي موافقة استغلال مخالفة لاستعمال هذه المناطق وبما يخدم وجود مساحات داخل المدينة للتقليل من النقص الحاصل في مثل هذه المناطق ويفضل تطوير هذه المناطق عن طريق الاستثمار او عن طريق اعلانها كحدائق يتم صيانتها من قبل متعهدين ويفضل البحث عن هذه الاستعمالات واعلان ايجارها او استثمارها وفق بنود معينة تضمن استمرارية بقاءها وسلاسة استغلالها من قبل المواطنين خدمة للصالح العام

ثالثاً: بالنسبة للمناطق الخضر والمفتوحة (الأملاك الصرفة) نرى ضرورة قيام الأمانة بتحديد دقيق عن حاجتها إلى هذه المناطق والقطع بما يضمن أستملاك ما تراه مناسب لتطويره كمناطق خضر أو تغيير أستعمال ما يتم الأنتفاء عن حاجتها وتحويله إلى أستعمالات أخرى وبما تراه مناسبا.

رابعا: في حالة عدم رغبة الأمانة بتغيير أستعمال المناطق الخضر والمفتوحة (الملك الصرف) نقترح أن يتم أعتبار هذه المناطق من المناطق التي يسمح بأستغلالها كمناطق سياحية وترفيهية وبنسبة بناء معينة وعدد الطوابق غير محدد بما يضمن الأرتفاع العامودي للمنشأ وبأقل أستغلال للأرض للحفاظ على الكثافة الخضراء وحدائق ومتنزهات ومسابح وفنادق لا تشغل النسبة البنائية فيها ألا مساحة بسيطة من عموم هذه القطع (معظم هذه القطع بمساحات كبيرة تزيد عن ٥ دونم).

-خامساً: فيما يخص الحدائق نقترح أن يتم تطوير هذه الحدائق عن طريق التنسيق بين المجالس البلدية وقسم الحدائق والمتنزهات وتقديم جرودات واضحة ودقيقة عن مواقع

سادساً: تفعيل الناحية الأعلاميةعن طريق الأعلانات وأقامة الندوات المرئية والمسموعة لتوعية المواطنين بأهمية هذه المناطق وأشعارهم بأن التجاوز عليها جريمة يحاسب عليها القانون.